بسم الله الرحمن الرحيم

(مترجمة)

العناوين:

- **ربيع عربي جديد في مصر؟**
- **المصالح الاقتصادية تتضارب مع مسلميها**
- **الطموح الكبير للعاهل السعودي**

التفاصيل:

ربيع عربي جديد في مصر؟

شهد يوم الاثنين 04/25 نزول جماهير غفيرة من الشعب المصري إلى الشوارع للاحتجاج ضد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي بسبب تنازله عن جزيرتين مصريتين إلى السعودية، وتدعي السعودية أن هاتين الجزيرتين هما أصلاً لها، وكانت قد أعطتهما لمصر للعناية بهما في خمسينات القرن الماضي، وقد جعلت وكالات الأنباء من هذا الأمر وكأنه لب الاحتجاج، ولكن من الواضح أن للموضوع أبعاداً أعمق. البطالة العالية في صفوف الشباب، والاقتصاد المنهار، وانتشار الفقر ونقص المواد الغذائية، جميع هذه الآفات مستمرة في مصر التي يبلغ عدد سكانها 82 مليون نسمة. وسمعت هتافات تذكرنا باعتصامات 2011، والمناداة بإزاحة حكم العسكر وتغيير النظام في ظل أوضاع ازدادت سوءًا مع وصول السيسي للحكم وكانت أصلاً سببًا في اندلاع الربيع العربي الأول. والوقت فقط سيخبرنا إذا ما استطاع السيسي إحكام سيطرته على الشعب مع ازدياد التوترات بشدة.

المصالح الاقتصادية تتضارب مع مسلميها

لا يوجد شك في أن أقلية الإيغور المسلمة في الصين كانت عرضةً للتهميش في ظل السياسات الاستبدادية المتعددة للنظام الصيني. ويعيش ما يقارب 15 مليوناً من الإيغور المسلمين في إقليم تشينغ يانغ الصيني وتحده خمس دول ذات أقلية مسلمة. هذا الإقليم ذو أهمية استراتيجية ويعتبر مفتاحًا مهمًا من الناحية الاستراتيجية فقط، ولكنه ذو أهمية اقتصادية أيضًا حيث سيكون الممر للتطور الاقتصادي الذي سيخترقه وصولاً إلى غوادار باكستان عبر شارع سريع (هاي واي). وهذا سيعطي الاقتصاد الصيني مدخلاً كبيرًا لأغلبية أسواق الشرق الأوسط. ومن هنا فليس غريبًا أن نرى تخفيضًا للموقف الصيني المتشدد ضد الأقلية المسلمة من الإيغور، كما ورد على لسان رئيس الوزراء الذي زار الإقليم "دعوا الناس، وخصوصًا الشباب، يعملون شيئًا ويكسبون المال". لقد اضطهدت الصين الإيغور والثقافة الإسلامية، حتى إنها اتخذت خطوات لإذابة الإيغور المسلمين من

خلال تشجيع المستوطنين الصينيين من الهان للسكن والعمل في الإقليم، وبالإضافة إلى الإذابة والتهميش كان هناك أيضًا الاضطهاد من خلال منع الأذان علنًا، ومنع دخول المساجد للشباب دون سن الثامنة عشرة والآن يمنع المسلمون من صيام شهر رمضان.

الطموح الكبير للعاهل السعودي

كان هذا أسبوعًا مهمًا بالنسبة للسعودية. غزو اليمن، وانخفاض أسعار النفط قد أعاقت الأوضاع الاقتصادية للمملكة. وفي هذه الأوضاع الحرجة أعلن نائب ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الرؤية الملكية لعام 2030، والتي تتضمن رفع المدخولات غير النفطية إلى 600 مليار ريال (160 مليار دولار) بحلول 2020 و1 ترليون ريال (267 مليار دولار) بحلول 2030. "لن نسمح لبلدنا أن تكون تحت رحمة تقلب أسعار السلع الأساسية أو الأسواق الخارجية"، كانت هذه أقوال الأمير في أول مؤتمر صحفي له مع الصحافة الدولية التي استُدعيت إلى قصر الرياض لهذا الحدث. ولكن الخطة لم تعط تفصيلات عن كيفية تطبيق هذه الرؤية، الأمر الذي أفسد إصلاحات سابقة. وعند سؤاله من أين ستحصل الرياض على التمويل لهذا الصندوق الذي سيبلغ 2 ترليون دولار، قال الأمير إنه سيأتي من تحويل ملكية شركة أرامكو إلى صندوق استثماري عام جديد. إننا نتحدث عن أكثر من 2 ترليون دولار. "نحن نتوقع أن تكون القيمة أكثر من 2 ترليون دولار. بالإضافة لهذا هناك أصول أخرى ستضاف إلى الصندوق وجزء منها قد أضيف أصلاً". لقد أضاعت المملكة الثروات النفطية الضخمة على مشاريع البنى التحتية، والعتاد العسكري، وفي أسواق الغرب المالية. ولكن السعودية الآن تواجه عاصفةً قويةً مع عجز مستمر في الميزانية، وهناك أيضًا نسبة 51% من عدد السكان البالغ 27 مليون نسمة، هم دون الخامسة والعشرين من العمر ويطالبون بالوظائف ومستقبل زاهر، الأمر الذي لا تستطيع المملكة ضمانه. سوف نرى إذا ما كان بالإمكان تحقيق هذه الرؤية أو ستبقى مشروعا مطروحاً آخر كسراب الصحراء.